

## استحقاقات اللحظة الحرجة

فهمي هويدي

في الوقت الراهن بوجه أخص، وأكثر من أي وقت مضى، يجب أن تستنفر كل الطاقات الفاعلة في مصر وتستدعي للإجابة عن السؤال: ما العمل؟

لا أريد أن أصدق أن الناس يصطفون الآن في طوابير يتسابقون عليها منذ الفجر، لكي يشتروا حقهم في خبز اليوم. قبل ثلاثين عاماً كنا نستحي حين نذكر لزوارنا أننا نقف في الطوابير لكي نحصل على الدجاج. وكانوا يتعاطفون معنا ويرثون لحالتنا. ولا أعرف ماذا يمكن أن يقول هؤلاء حين يرون الناس تتزاحم على طوابير الخبز، وحين يعرفون أن عشرة مصريين سقطوا في ساحة العراق من أجل ذلك. والرقم ذكره الأهرام في يوم الأربعاء 3/13، في حين قال تقرير قناة الجزيرة في اليوم السابق إنهم 15. الدكتور أحمد الجويلي أمين مجلس الوحدة الاقتصادية ووزير التموين الأسبق قال لي إنهم لو كانوا واحدا فقط فهي كارثة .

لا أريد أن أصدق أن في مصر أناسا لجأوا الى الانتحار لأنهم وجدوا أطفالهم يتضورون جوعاً وعجزوا عن إطعامهم، أو لأنهم فقدوا الأمل في العثور على العمل، واستبد بهم اليأس وعضهم الجوع، فلجأوا الى الانتحار بدورهم كحل أخير .

لا أريد أن أصدق ما رأيته عيناى ذات صباح، حين وقعت على خبر يقول ان امرأة مسنة وقفت أمام جمع من أعضاء مجلس الشعب، وقالت لهم انها وأسرتها لم يذوقوا طعم اللحم منذ ثلاثة أشهر. وهو كلام آمن عليه باحثون قالوا ان هذه ليست حالة خاصة، بل هي ظاهرة عامة في المجتمع المصري الآن .

بأذني سمعت المهندس نيازي سلام رئيس بنك الطعام وهو يقول انه كلف فريق عمل برصد مظاهر الفقر في الأحياء العشوائية المحيطة بالقاهرة - عاصمة أم الدنيا - وأعدوا شريطا وثائقيا، لم يصدق أحد ممن شاهدوه أنه يسجل واقعا حاصلا في مصر، ومنهم من انفجر باكيا من هول ما رأى، حتى طلبوا إيقاف عرض الشريط. سمعته يقول ايضا ان في بعض قرى الصعيد أناسا استبد بهم الجوع حتى أصبحوا يأكلون الفئران البرية .

مثل هذه الشواهد لا حصر لها، وكلها تقول بصوت مدو يخرق الآذان إن غول الغلاء قد توحش وأصبح ينهش أجساد الفقراء النحيلة، على نحو بات يضغط عليهم بشدة بصورة أذلتهم وكادت تقصم ظهورهم .وهؤلاء الفقراء أصبحوا يشكلون الكتلة الكبرى والأغلبية الساحقة في المجتمع، الذي بات مقسما بين أثرياء - بعضهم لا حدود لثرائهم - وفقراء لا نهاية لأحزانهم وفقدهم .وهي صورة لا تدع مجالاً للشك في أن مصر تمر الآن بلحظة حرجة للغاية، لا تصلح معها المسكنات و المهدئات، وتتحول معها التصريحات المتفائلة الى مصدر للاستفزاز والسخط، ودليل يعزز من أزمة الثقة ويعمق في الشرخ الموجود في المجتمع .

أرجو ألا يكون الرد على كل ذلك أرقاما ونسبا مئوية تتحدث عن معدلات النمو الجيدة ومتوسطات الدخول المحترمة، ومئات الألوف من فرص العمل التي توافرت، وملايين الدولارات التي دخلت سوق الاستثمار، لعدة أسباب احدها اننا لا نستطيع أن ندعى ان معدل النمو مرتفع وفرص العمل تنهال علينا كالمطر والسياسة الاقتصادية حققت أهدافها، لكن أحوال الناس متدهورة ويرثى لها. ذلك اننا سنصدق كل ذلك ونتأكد من صحته حين يشعر الناس بأن هذه الانجازات طرقت أبواب بيوتهم ذات يوم. السبب الثاني أن تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية الصادر عن مؤسسة الأهرام عن العام الحالي سجل تضاربا في الأرقام المعلنة المتعلقة بمعدلات النمو ونتائج جهود مكافحة البطالة والفقر (من ص 198 الى 202)، الامر الذي يضعف الثقة في صدقية تلك الأرقام. مع ذلك، فإننا اذا صدقنا ما يقال من بيانات رسمية، وأحسننا الظن بها، وفي الوقت ذاته وجدنا ان الأوضاع المعيشية للناس يزداد سوءا، فذلك يعني ثلاثة أمور. اولها ان المشكلة الاقتصادية والاجتماعية لم تحل، وثانيها ان ما اتخذ من إجراءات ليس كافيا، وثالثهما أن السياسات المتبعة ذاتها تحتاج الى إعادة نظر. نسمع حديثا مستمرا عن ارتفاع الاسعار العالمية، وذلك حق يراد به باطل. اولاً لان ارتفاع الاسعار العالمية لا يشمل كل السلع، في حين ان الارتفاع الفاحش في الاسعار لم يستثن سلعة موجودة في السوق المصرية .

ثانياً لان ثمة دلائل تشير الى أن ارتفاع الأسعار العالمية بولغ فيه كثيرا، بحيث احتج به بعض الصناعيين ليضعفوا أسعار منتجاتهم بمعدلات أعلى بكثير من معدل الارتفاع في السوق العالمية، وجنوا من وراء ذلك أرباحا خرافية. آية ذلك أن أحد كبار الصناعيين صرح للصحف في الأسبوع الماضي بأنه دفع ضرائب عن السنة المالية الأخيرة بما قيمته 375 مليون جنيه. وإذا صح ذلك،

وكانت تلك قيمة الضريبة التي دفعها على صافي ربحه في العام، بعد سداد كل التكاليف والنفقات، فمعنى ذلك أنه حقق ربحاً يعادل مليارا و700 مليون جنيه في عام واحد. وهو ربح هائل لا نحسده عليه، لكنه يفسر لنا في الوقت نفسه لماذا ظل سعر السلعة التي ينتجها يتزايد على مدار العام كل شهر، وأحيانا كل أسبوع، متذعرا في ذلك بارتفاع الأسعار العالمية. في حين تبين لنا أن تلك الزيادات التي ضربت سوق العقار، كان هدفها زيادة أرباحه بمعدلات فاحشة، وليس تغطية ذلك الارتفاع في الاسعار .

على صعيد آخر، فإن تأثير مصر الشديد بارتفاع الاسعار العالمية جاء كاشفا مدى هشاشة وضعف هيكلها الاقتصادي، الذي أصبح يقوم على الخدمات بالدرجة الاولى لا على الانتاج، لان الدول اذا كان لديها ما تنتجه، فإن اكتواءها بنار ارتفاع الأسعار العالمية يظل محدودا، خصوصا اذا كانت تصدر شيئا مما تنتجه، مما قد يحدث توازنا مع ما تستورده. أما الدول غير المنتجة فإنها تصبح فاقدة المناعة أمام رياح الاسعار العالمية .

قبل سبعين عاما (سنة 1938) قام أحد اليابانيين المسلمين - اسمه تاكيشي سوزوكي - برحلة لأداء مناسك الحج، وبعد أن عاد ألف كتابا عنوانه «ياباني في مكة» - ترجمه الى العربية الدكتور سمير عبد الحميد ابراهيم وزوجته اليابانية سارة تاكاها شي - ولأسباب متعلقة بتأشيرة الدخول، جاء الرجل الي القاهرة واستقل الباخرة من السويس الى جدة. وهم على الباخرة، عرض عليه فيلم فكاها اميركي، وفيلم تجاري مصري. وهو يصف الفيلم الاخير قال انه بدأ بعرض مهرجان أو حفل مقام في قرية مصرية، قدمت فيه بعض النسوة رقصات مختلفة، في حين جلس آخرون يتابعونها. وقد قامت واحدة من بين المتفرجين لتتشرك في الرقص، ولكن الايدي امتدت لتجذب ثوبها، الذي تمزق، فسألته الراقصات عن مصدر قماشه، وعرفن منها انه ياباني الصنع. فشرعن في توبيخها لهذا السبب، مما أثار استياءها ودفعها الى الاشتباك معهن بكلام تطور الى عراك حاولت خلاله المرأة أن تنال من ثياب الأخرى لكنها فشلت، وحينئذ قالت لها النسوة: لماذا اخترت القماش الياباني الضعيف، وفي مصر أفضل منه، وشركة مصر للاقمشة تنتج أصنافا رائعة. وعلى المصريين أن يستخدموا منتجات بلدهم، وان يتخلوا عن الاقمشة المستوردة. وفي اللحظة الاخيرة من الفيلم ذهبت المرأة باكية الى المدينة، واشترت قماشا من إنتاج شركة مصر، وعادت الى الحفل فرحبت بها الراقصات وصرن جميعا صديقات لها. وعند هذه النهاية صفق المسافرون الى الحج طويلا. وهو ما أغاظ صاحبنا الياباني، الذي لم يسترح إلا عندما وجد أن الشاشة التي عرض عليها الفيلم مصنوعة في اليابان !

أذكر ان ذلك حدث قبل سبعين عاما، حين كان في مصر صناعة للنسيج تعتر بها، وكانت هناك غيرة على المنتج المصري، الذي تدهور الآن، وسقط من أعين المصريين . لست أشك في أن الذين اعتزوا بالقماش المصري وقتذاك وأرادوا إقناع ركاب الباخرة بأنه أفضل من الياباني، لم يخطر على بالهم الموقف الذي وصلنا اليه الآن. وربما تصوروا أن بلدهم سوف تكتسح اليابان في الأسواق، الامر الذي يطرح على أهل الذكر في مصر سؤالين كبيرين هما: لماذا جرى ما جرى، وهل المشكلة في الاقتصاد ام في السياسة ام في الاثنين معا؟ ثم ما العمل؟ ولأنني لست من هؤلاء فلا كلام لي في الموضوع. لكنني لا أتردد في القول ان النتائج التي تحققت حتى الآن تدلنا على أن خطأ جسيما حدث في التشخيص أو التنفيذ أو السياسات أو الاشخاص والاليات. وفي كل الاحوال فالامر لا يحتمل انتظارا، وانما يحتاج الى مراجعة شاملة وعاجلة، تصوب الخلل أيا كان مصدره. والعجلة ليست وحدها المطلوبة، بل نحن بحاجة الى شجاعة ايضا. لان الذين أعطوا أكثر من فرصة واستنفدوا مرات الرسوب، يجب أن يخلوا مواقعهم لمن يستطيع أن يسترد ثقة الناس، وينهض بما عجزوا عن القيام به. وإذا كان مدرب كرة القدم يستبعد بمجرد الفشل في أي مسابقة مهمة، فإن إدارة اقتصاد البلد واستقرار أوضاع الناس المعيشية ليست أقل أهمية من مباريات كرة القدم .

لقد قال لي أحد الوزراء المخضرمين أن الرئيس جمال عبد الناصر كان يقول في اجتماعات مجلس الوزراء إن هناك سلعا اذا نقصت في الأسواق يوما ما، فينبغي ألا يذهب الوزير المختص الى مكتبه في اليوم التالي. وحدد هذه السلع بخمس هي: الخبز والقمح والفول والقدس والسكر - ما رأيكم دام فضلكم؟

(L) كاتب مصري